



S U D A N



PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

655 Third Avenue, Suite 500-10 • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان

السكرتير الثاني
حسن حامد حسن

أمام
اللجنة الأولى

حول
نزاع السلاح والأمن الدولي
الدورة "٥٨" للجمعية العامة

نيويورك
الإثنين ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

يسعدني في البداية، وباسم وفد جمهورية السودان، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة، وإنا لعلنا نثقكم أكيدة بأنكم وبما عرّفتم به من خبرات سوف تقودون مداولاتنا إلى النتائج المرجوة فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم رئيس اللجنة للدورة السابقة، والسيد/ وكيل الأمين العام لشئون نزع السلاح وإدارة شئون السلاح لما بذل من جهد مقدر من أجل تطوير آليات التعاون الدولي وقنواته في مجالات نزع السلاح وإستتباب الأمن والسلم الدوليين.

سيدي الرئيس،،

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية، التي تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحسم لمخاطر إنتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه بين الدول الحائزة وغير الحائزة، ولعل ما يبعث على الأسف هو أنه، وبرغم بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي قامت بها بعض الدول لخفض ترساناتها من الأسلحة النووية الاستراتيجية، إلا أن العديد من الدول الكبرى ما زالت ماضية في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب بدعاوي الردع وتحصين الأمن القومي بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات.

السيد الرئيس،،

إن ما يشهده العالم من نزاعات وحروب وبؤر للتوتر، هي التي جعلت بعض الدول تعيش حالة من التأهب الدفاعي، الأمر الذي ينعكس بجلاء في تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار، وفي المقابل نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الملحة (الفقر، الكوارث، البيئة) غاية في التواضع والإحساس، وهنا تبرز المفارقة واختلال المعايير، ولعلنا هنا نؤكد مجدداً على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الاتفاق على برامج التسليح تمهيداً للتخلص المرحل من كل ما بحوزتها من ترسانات نووية واستراتيجية، كما أننا نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة تكفل للدول غير الحائزة علي مثل هذه التقنيات كل الضمانات من أي تهديد يقع عليها من الدول الحائزة.

السيد الرئيس،،

وكما أشار السيد وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، فهناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم، وإننا إذ نؤكد علي ذلك إنما نري أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ، وصحيح أن العديد من الدول قد وقعت علي معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت طرفاً فيها وإن الدول الموقعة علي مثل هذه الإتفاقيات تغطي ٥٠% من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل باستمرار لنظام الرقابة الدولية علي مفاعلاتها النووية، وفي هذا بالطبع مهدداً حقيقياً للأمن والسلم في المنطقة والعالم أجمع .

السيد الرئيس،،،

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، فعلاوة على إنضمامه للعديد من الإتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة، قد استضافت عاصمتنا الخرطوم في أغسطس الماضي المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال على الإستخدامات السلمية فقط، وإنما إذ نطلع بهذا الدور الإقليمي إنما نفعل ذلك إيماناً منا بأن العمل المتعدد الأطراف هو الضمانة الأقوي لتحقيق عالمية الإتفاقيات والمعاهدات ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف منها، كما لا بد لي من الإشارة هنا إلى أن السودان قد صادق في سبتمبر الماضي على إتفاقية اوتوا لمنع صناعة وتخزين وإستخدام الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وإتفاقية الحظر الشاس للأسلحة الصغيرة، وإتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية -

السيد الرئيس،،،

أمر آخر من إهتمامات السودان في مجال نزع السلاح، ألا وهو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وبلدي السودان ظل حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، علاوة على الجهد القطري الذي نطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماناً منا بالعلاقة المتبادلة بين إنتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والسودان في هذا الخصوص يقود جهوداً متعددة الأوجه في إطار الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر هيئة إيقاد، ومنظمة الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها، وإنما إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضاً على أن محاربة إنتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب

الدول المصنعة وليس في الدول المتضررة في الظاهرة فحسب والدول المتضررة، مع التأكيد علي ضرورة التزام الدول المصنعة ، بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول ، كما لابد هنا من التأكيد علي أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الفني للدول التي تعيش حالة الإنتقال من النزاع إلي السلام وبخاصة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

السيد الرئيس،،،

إن مداولاتنا هذه الدورة تختلف عن سابقتها في ظل حالة التوتر القائمة في العديد من أنحاء العالم بسبب قضايا التسلح، والمخاوف الماثلة من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جماعات إرهابية، ومن هنا نقول أن المسئولية التي تقع علي هذه اللجنة قد تضاعفت، وأن المقترحات الخاصة بإصلاحها مقترحات هامة ويجب أن تخضع للدراسة العميقة الجادة بحيث لا تنتقص من الولاية الرئيسية للجنة الأولى في نزع السلاح والأمن الدولي، خاصة وأن العالم اليوم أصبح في أمس الحاجة لأن يكون كوكباً آمناً من المهددات حتى تصب قدرات الجميع نحو التنمية والبيئة والسلام والإعمار وخدمة بنى الإنسان، وليس لآلة الحرب والدمار.

وشكراً سيدي الرئيس،،